الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديالو (الرئيس) ..... (السنغال)

وفيما بعد: السيدة براون (نائبة الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

(د) السلع الأساسية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

13-52885X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/68/3 و A/C.2/68/5)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/68/205، A/68/218، A/68/15 (Part I)، A/68/15 (Part I)/Add.1، A/68/15 (Part I)/Corr.1، A/68/15 (Part II)، A/68/15 (Part II)/Corr.1، A/68/15 (Part III)، و A/68/15 (Part IV))

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (A/68/203)

(د) **السلع الأساسية** (A/68/204)

١ - **السيد ويبو** (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقارير مجلس التجارة والتنمية (A/68/15، Parts I to IV)، وقال إن المناقشات التي شهدتها الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر قد طرحت رؤى بالغة الفائدة للنهوض بمفهوم العولمة الشاملة للجميع التي تتمحور حول التنمية في مختلف مجالات السياسات العامة.

٢ - وقال إن موضوع الجزء الرفيع المستوى كان ”استشراف المستقبل: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة للتجارة والتنمية“. وقد نظر أعضاء الأفرقة في العوامل التي من شأنها تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو المستدام، وفي أوجه إخفاق نماذج التنمية في الماضي والحاضر، وفي الاتجاهات السائدة في ميداني التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية. وأفاد أنه قد رُئي أنه ينبغي أن يستمر الأونكتاد في بحوثه حول نموذج عالمي جديد للتنمية، على أن يؤخذ في الحسبان في الوقت ذاته إطار العولمة وضرورة إسناد دور أكبر لبلدان الجنوب.

٣ - وأشار إلى أنه خلال المداولات التي تناولت الاعتماد المتبادل، نوقشت الأنماط الجديدة في النمو العالمي والآثار المترتبة عليها، وكذلك الحاجة لتحقيق توازن أكبر بين الاستراتيجيات التي تتركز على التجارة العالمية وتلك التي تشدد على الطلب المحلي والإقليمي.

٤ - وأضاف أنه عند مناقشة مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، شدد المشاركون على ضرورة توجيه السياسات الوطنية لأقل البلدان نموا والدعم الدولي من جانب شركاء التنمية نحو تمكين نصف تلك البلدان على الأقل من الخروج من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. كما كان هناك توافق كبير في الآراء بشأن أهمية بناء القدرات الإنتاجية من أجل النمو المستدام الذي يشمل الجميع والحد من وطأة الفقر، فضلا عن إبراز الدور الأساسي للقطاع الخاص.

٥ - وأوضح أن المناقشة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لأفريقيا قد تركزت على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وعلى إطلاق عقال دينامية القطاع الخاص. وقال إن مجلس التجارة والتنمية قد تجاوب بصورة طيبة مع مفهوم الترعة الإقليمية التنموية، واقترح أن يكثف الأونكتاد برامجه لبناء القدرات المتصلة بالتجارة لتعزيز قدرات كل من الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا وتقديم الدعم لأعضاء مجموعة الدول الأفريقية في التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. كما دعت التوصيات الأخرى الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور في الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة وتسهيل تبادل الخبرات والممارسات المثلى بين آسيا وأفريقيا.

٦ - واستطرد يقول إنه خلال الجزء المتعلق بتطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من المنظور الإنمائي، سلم المجلس بأهمية التجارة الدولية في السلع والخدمات كعامل محفز

لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبضرورة إدماج التجارة الدولية في قلب تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أشار كثير من المشاركين إلى ضرورة أن تقترن الأهداف الكمية للتجارة بتقييمات نوعية. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يرصد بصورة مستمرة تطور النظام التجاري والسياسة التجارية لمساعدة الدول الأعضاء على صياغة السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

٧ - ومضى يقول إن أمانة الأونكتاد قدمت عرضا للنتائج والتوصيات التي تضمنها تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣، وبعدها تركزت المناقشة على الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية وأهمية السياسات الرامية لجعل سلاسل القيمة العالمية تعمل لصالح التنمية.

٨ - واستطرد يقول إن التقرير المتعلق بالمساعدات التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني سلط الضوء على المسائل التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني. وقد أعرب كل المشاركين تقريبا عن اهتمامهم بتلك المسائل، وأوصوا بأن يقدم الأونكتاد مساعدات ملموسة في مجال بناء القدرات، ودعوا إلى تعزيز مساعدات التعاون التقني التي يقدمها لصالح الشعب الفلسطيني.

٩ - وقال إن المشاركين لاحظوا أنه ينبغي إدماج متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تماما في الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، وأن يضعها مجلس التجارة والتنمية في اعتباره على النحو الملائم. واعتبر أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تُعد واحدة من أهم العمليات المتعددة الأطراف الحالية، وهو ما يجب أن يسهم فيه الأونكتاد إسهاما رئيسيا من خلال التقييم النقدي للخبرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد المؤشرات الرئيسية لإدراجها في الإطار الجديد.

١٠ - وانتقل إلى متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية، فقال إنه طُلب إلى الأمانة تعزيز تنظيم وإدارة الأونكتاد من خلال تنفيذ خطة العمل المعروضة. وأوضح أن المجلس يتوقع أن يتلقى في دورته الحادية والستين تقريرا مرحليا شاملا، فضلا عن تقارير بأخر المستجدات قبل تلك الدورة.

١١ - واستطرد يقول إن الذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد تتوافق مع العديد من العمليات الدولية، بما في ذلك استعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أنه ستُبذل جهود لضمان مساهمة الأونكتاد كما هو متوقع في ذلك الاستعراض، وفي وضع تفاصيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشديدا على ضرورة تأسيس النظام الاقتصادي العالمي على الاحترام المتبادل واقتسام المسؤولية بين جميع أصحاب المصلحة، قال إنه لا بد من إجراء تقييم صريح للدروس المستفادة لضمان استدامة الخطة الإنمائية الجديدة. وأضاف أن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي ستعقد في عام ٢٠١٦، ستتيح للدول الأعضاء فرصة للمشاركة في أول مناسبة كبرى لتنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة. وفي هذا الصدد، دعا اللجنة لأن تؤيد وتقبل رسميا العرض المقدم من بيرو لاستضافة تلك المناسبة.

١٢ - **السيد فاليز** (مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/68/205)، وقال إنه فيما يتعلق بالتجارة والناتج، حققت البلدان النامية نموا أسرع من البلدان المتقدمة على مدى العقدين السابقين نتيجة للنمو الديناميكي للتجارة فيما بين بلدان الجنوب، وازدياد الصادرات من السلع المصنعة، وتوسع التجارة في الخدمات. غير أن البلدان النامية لم تستفد جميعها من التجارة بنفس القدر؛ ففي

حين سجل ٢٣ بلدا نموا سنويا للصادرات يتجاوز ١٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، شهد ضعف هذا العدد من البلدان انكماشا للصادرات. وظلت أقل البلدان نموا وبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من التهميش داخل النظام التجاري العالمي، ومن الضعف إزاء تقلبات أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، لم تكن العوائد الاقتصادية للنمو تتوزع بصورة عادلة داخل البلدان النامية، مما أدى إلى اتساع التفاوتات في الدخل.

١٣ - ومضى يقول إنه لكفالة تقاسم الفوائد الاقتصادية للتجارة بصورة واسعة وعادلة فيما بين البلدان وداخلها، يجب على الدول أن تتكيف مع القوى التحويلية الجديدة في التجارة الدولية والإنتاج، بما في ذلك ازدياد أهمية سلاسل القيمة العالمية، وتنامي أهمية الخدمات في التجارة والاقتصاد العالمي، وتطور التكنولوجيات الجديدة الذي يفضي إلى تزايد التجارة في السلع والخدمات من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية السريعة. كما يتعين بذل جهود للتيقن من أفضل السبل للاستفادة من الإمكانيات التي ينطوي عليها تطور السلع الأساسية والاتجار فيها.

١٤ - وعرض تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/68/204)، وقال إن التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية لم تنجم عن مسائل تتعلق بالعرض والطلب فحسب، بل إنها كانت أيضا نتيجة لأمْوَلة السلع الأساسية وتدني أسعار الفائدة وتراخي السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى. وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد تبنى عددا من المبادرات الرامية إلى معالجة الآثار السلبية التي يتركها تقلب الأسعار الشديد على الاقتصادات الفقيرة والفئات الضعيفة.

١٥ - وأضاف أن مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية قد أدت في العقود الأخيرة إلى خفض معدلات التعريفات الجمركية بدرجة كبيرة على معظم المنتجات. غير أن التدابير غير الجمركية ظلت، بدرجة أكبر، من بين المحددات الرئيسية في تقييد الوصول إلى الأسواق. وأشار إلى أن الأونكتاد يقوم، من خلال مبادرة الشفافية في التجارة، بجمع بيانات من جميع أنحاء العالم لتقييم أثر التدابير غير الجمركية والمساعدة في صياغة الاستجابات الملائمة على صعيد السياسات.

١٦ - واستطرد يقول إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ظل يتمتع بالشرعية وواصل نموه، حيث انضم ٣١ بلدا إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥. غير أنه على الرغم مما حققته المنظمة من نجاحات، كانت هناك حاجة لتطوير نظام مفتوح يقوم على القواعد ويمكن التنبؤ به ويخلو من التمييز. ومضى يقول إن اختتام جولة الدوحة ظل يمثل تحديا رئيسيا، وبخاصة بالنظر إلى ازدياد درجة اهتمام السياسات بنُهج من خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل النُهج المتعددة الأطراف وازدياد انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية، مما قد يشكل خطرا على البلدان النامية الأكثر ضعفا. ولذلك، فلا بد من بذل جهود لضمان التوفيق بين العمليات المتعددة الأطراف والعمليات الإقليمية.

١٧ - وأكد أنه لا بد من النظر إلى التجارة على أنها عامل تمكيني أو محفز رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا بد من ترسيخها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أكد أنه لا بد من دعم التجارة من خلال إطار إنمائي استراتيجي متسق ومتكامل، مع بذل الجهود لمواءمة نُهج تحرير التجارة مع مقتضيات التنمية التي تشمل الجميع. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، يمكن أن تضطلع بدور هام في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق تيسير التوصل إلى توافق للآراء حول المسائل الجديدة والمستجدة المتعلقة بالتجارة. وأوضح أن الأطر التعاونية المختلفة التي يقوم بها الأونكتاد مع غيره من

الشركاء تستند إلى نهج تشريعي ناعم في بناء توافق الآراء، وهو النهج الذي أثبت نجاحه بالفعل. وإلى جانب الاستراتيجيات الوطنية الفعالة، يمكن أن تكون مثل هذه الأطر التعاونية مفيدة في تهيئة بيئة تمكينية للتجارة والتنمية المستدامة.

١٨ - **السيدة كورتيز** (رئيسة أمانة لجنة السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/68/218)، وقالت إن التقرير يتضمن ردود ١٨ من الدول الأعضاء ومنظمتين دوليتين على المذكرة الشفوية التي وجهتها الأمانة العامة وطلبت فيها معلومات بذلك الشأن. وقد أفادت الدول الأعضاء أنها لا توافق على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي وأعربت عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي تتركه تلك التدابير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة.

١٩ - وأضافت أن المنظمتين الدوليتين أوضحتا أن الجزاءات الانفرادية تؤثر تأثيرا سلبيا على سكان البلدان المتضررة، وبخاصة أكثر الفئات ضعفا، وتعوق تدفقات التجارة وما يمكن أن تسهم به تلك التدفقات في التنمية.

٢٠ - **السيدة لي يوفين** (رئيسة فرع الديون وتمويل التنمية، الأونكتاد): عرضت تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/68/203)، وقالت إن الانتعاش الاقتصادي لا يزال بطيئا للغاية بعد خمس سنوات من اندلاع الأزمة العالمية والمالية. فالديون العامة، والخاصة في بعض الحالات، وكذلك معدلات البطالة، لا تزال مرتفعة. ورغم أن الانكماش قد توقف في بعض الاقتصادات المتقدمة، فإن واردات تلك البلدان ظلت تواصل الانخفاض. وظل الطلب العالمي ضعيفا، وأدى تقلب تدفقات رؤوس الأموال إلى بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى إلى زعزعة الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية للسنة الثانية على التوالي.

٢١ - وانتقلت إلى حالة الديون على الصعيد العالمي، فقالت إنه رغم أن مؤشرات الديون قد ازدادت سوءا بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، فإن تلك البلدان أثبتت ما تمتلكه من مرونة في التعامل مع الأزمة العالمية، حيث كان بمقدور الغالبية العظمى منها من إدارة ديونها. واستمر ازدياد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شرق أوروبا ووسط آسيا. كما استمر تزايد إجمالي حجم الديون في عام ٢٠١٢ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، كانت اثنتان من البلدان الأقل نموا تمران بضائقة ديون، بينما يواجه ١١ بلدا منها بشدة خطر الوقوع في تلك الضائقة.

٢٢ - واستشرافا للمستقبل، قالت إن أسعار الفائدة بدأت في العودة إلى مستوياتها الطبيعية، وإن تكاليف الديون الطويلة الأجل ستأخذ في الارتفاع، وإن البلدان النامية التي يمكنها الوصول إلى أسواق السندات الدولية ستواجه تحديات بصفة خاصة. وأوضحت أنه يتعين على تلك البلدان أن تهتم بموازنة حسابها الجاري وبإدارة سياساتها المالية والنقدية. وبعد أن أشارت إلى أن الأونكتاد يمكنه القيام بدور هام في إصلاح البنية المالية الدولية بغية الحد من تواتر وحدة أزمات الديون، قالت إنه قد أنشأ فريقا عاملا يضم مختلف المنظمات المتعددة الأطراف وخبراء قانونيين واقتصاديين بارزين لدراسة خيارات إنشاء آلية لتسوية الديون. كما عمل الأونكتاد على الترويج للمبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، التي أقرها ١٢ بلدا. وكانت عملية المراجعة التي أجرتها النرويج استنادا إلى تلك المبادئ إيذانا ببدء تنفيذها.

٢٣ - **السيد دونيفالو** (فيجي): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه إذا أريد للتجارة أن تترك أثرا إيجابيا

على التنمية، فلا بد وأن تجري بصورة عادلة، مع التشديد على البعد الإنمائي ودعم تهيئة بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف أنه لكفالة فعالية عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف، يجب أن تضطلع منظمة التجارة العالمية بإصلاحات مؤسسية لمعالجة ما تنطوي عليه من انحياز هيكلي وقواعد غير منصفة وانعدام للتناظر بدرجة كبيرة في القوة التفاوضية بين البلدان المتقدمة والنامية. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أنه لا بد من اختتام جولة الدوحة في الوقت المحدد لذلك، واحترام الجانب الإنمائي لها. وأعرب عن أمله في أن يسفر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية عن نتائج ملموسة تعالج الشواغل القائمة منذ وقت بعيد لدى البلدان النامية.

٢٤ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد مجددا على أهمية التخفيف من عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة هيكلتها. وأشار إلى أهمية إدارة الديون السيادية بالنسبة للبلدان النامية، قائلا إن الوقت قد حان لإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون وتسوية الديون الدولية تضطلع الأمم المتحدة بمهمة تنسيق أعمالها. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعترف بجهود الأونكتاد في ذلك المجال، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بصورة هادفة في المناقشات المتعلقة بإنشاء مثل هذه الآلية.

٢٥ - ومضى يقول إن التقلب الشديد للأسعار الذي أعاق التجارة الدولية في السلع الأساسية قد تفاقم من جراء أمّوَلة السلع الأساسية وسياسات الاقتصاد الكلي من قبيل تقييم العملات بأقل من قيمتها الحقيقية وانخفاض أسعار الفائدة وتراخي السياسات النقدية. وقد دعت مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع البلدان إلى الامتناع عن استخدام السياسات المشوِهة للتجارة التي تزيد من تقلب الأسعار، وحثت المنظمات الدولية المعنية على زيادة التنسيق فيما بينها بغية إيجاد حلول فعالة.

٢٦ - وفي الختام، قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تظل تعترض على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فمثل هذه الأعمال لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا مع القانون الدولي، ولا مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتقوض المساواة في السيادة بين الدول.

٢٧ - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن الاقتصادات الصغيرة التي تعاني من الضعف قد تضررت بصورة خاصة من الأزمة العالمية والمالية. فقد تراجعت السياحة ومعدلات التحويلات من الخارج، وضعفت الصادرات، وازدادت أعباء الديون والبطالة، وازداد تدهور الوضع المالي المحفوف بالمخاطر بالفعل للبلدان في المنطقة، وبخاصة في منطقة البحر الكاريبي. وقد زادت تلك العوامل، التي اقترنت بانخفاض كبير في توفر الموارد المالية للبلدان النامية، من تفاقم أوجه الضعف المتأصلة في بلدان المنطقة، وجعلت من الأصعب على الحكومات أن تنهض ببرامج التنمية أو أن تخصص موارد كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا تزال بلدان الجماعة الكاريبية ملتزمة بها.

٢٨ - وفي إشارة إلى أهمية تناول القدرة على تحمل الديون في المناقشات المتعلقة بالتنمية، قال إن الجماعة الكاريبية واحدة من المناطق الأكثر مديونية في العالم. وقد تفاقمت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. وأشار إلى أن المديونية تشكل عقبة أمام الاستثمار الخاص، وأمام تمويل التنمية. وقد تفاقم الوضع لأن بلدان منطقة البحر الكاريبي لم تعد مؤهلة للاقتراض الميسَّر. وقال إنه لا بد من النظر في مسألة القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط، وعلى الأخص كيف أن توصيف بلد على أنه متوسط الدخل يمكن أن يخفي التحديات الإنمائية المستمرة التي يواجهها ذلك البلد. وأضاف

أن الجماعة الكاريبية تؤيد إنشاء فريق عامل، تحت رعاية الجمعية العامة، لمواصلة استكشاف خيارات لتحسين نُهج إعادة هيكلة الديون.

٢٩ - ومضى يقول إنه لا بد وأن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاختلالات البنيوية التي تحول دون استفادة كثير من البلدان النامية، بما فيها بلدان الجماعة الكاريبية، استفادة كاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار إلى أنه في حين كانت بلدان الجماعة الكاريبية تدعم الجهود الجارية في سياق جولة الدوحة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يقوم على القواعد، فإن السياسة التجارية وحدها لا يمكن أن تولِّد تحولات التغيير. إذ يلزم أيضا أن تكون هناك مجموعة كبيرة من السياسات المكملة ضمن إطار إنمائي متسق ومتكامل. ووصولا لتلك الغاية، لا بد وأن تركز بلدان المنطقة على تنويع أنشطتها، وعلى بناء مرونتها الاقتصادية، بما في ذلك من خلال إنتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

٣٠ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): تكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه لا بد من مواصلة تعزيز الدور المحوري للجمعية العامة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي. وأشار إلى أنه رغم التقدم المحرز في تهيئة بيئة تمكينية وتضييق الفجوة بين بعض البلدان المتقدمة والنامية، فلا يزال يتعين إنجاز الكثير فيما يتعلق بتعزيز البنية المالية الدولية وكفالة تمثيل جميع الدول الأعضاء تمثيلا عادلا في المؤسسات المالية الدولية. وفي ذلك الصدد، أبرز أهمية وفاء البلدان المتقدمة بكافة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإنشاء آلية رصد رسمية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما دعا جميع البلدان إلى الترويج للمناقشات المتعلقة بخيارات إنشاء آلية فعالة وعادلة ودائمة ومستقلة وذات منحى إنمائي لإعادة هيكلة الديون وتسوية الديون الدولية، والمساهمة في هذه المناقشات.

٣١ - واستطرد يقول إن التنمية يجب أن تظل البؤرة المحورية لجولة الدوحة، وإن المفاوضات يجب أن تحترم مبادئ العملية الواحدة والشفافية والشمول. وأشار إلى القلق بصفة خاصة إزاء السياسات التمييزية والحمائية التي تعوق جهود التنمية، مثل القواعد التنظيمية التي تقيد دخول المصدرين الجدد، واستخدام إعانات الصادرات الزراعية فضلا عن قيود الواردات التقنية غير المبررة، وتدابير القسر الانفرادية ضد البلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي بذل جهود مستمرة لمعالجة التدابير التي تشوه التجارة أكثر من غيرها، والاتفاق على تعهدات ملزمة بخفض إعانات الصادرات والإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية لكافة البلدان النامية.

٣٢ - وفي إشارة إلى أهمية صلابة الأساس الاقتصادي والمالي العالمي، قال إنه لا بد من إقامة البنية المالية الدولية بالشكل الذي يعزز الاستقرار المالي ويشجع تدفق الموارد المالية بالقدر الكافي لتنمية البلدان النامية. كما يجب أن تكفل إشراك تلك البلدان في عملية صنع القرار ومعالجة أوجه الإخفاق الهيكلية، وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإشرافية، مع الاعتراف بالأثر الذي تتركه قواعد البلدان المتقدمة وقراراتها الاقتصادية على البلدان النامية.

٣٣ - ومضى يقول إن الجمعية العامة هي المحفل الأكثر ملاءمة لدراسة الأزمات العالمية والتصدي لها. ودعا إلى عقد مؤتمر لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما رأى أنه ينبغي عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية للبناء على توافق آراء مونتيري وتحديثه، مع مراعاة التحديات المستجدة في ميدان التنمية المستدامة، وللمساهمة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٤ - تولت رئاسة الجلسة السيدة براون (جامايكا)، نائبة الرئيس.

٣٥ - **السيد حنيف** (ماليزيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن أعضاء الرابطة واصلوا أداءهم الاقتصادي القوي في عام ٢٠١٢. فقد حققت اقتصادات الرابطة ككل نموا بنسبة ٥,٧ في المائة نتيجة لمرونة الطلب المحلي وقوة أساسيات الاقتصاد الكلي واستمرار الإصلاح الهيكلي. كما نجحت الرابطة في الحفاظ على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فيها في وقت تراجعت فيه بدرجة لا يستهان بها تدفقات ذلك الاستثمار على الصعيد العالمي، بما في ذلك إلى معظم الاقتصادات النامية.

٣٦ - ومضى يقول إن الأزمة المالية العالمية قد سلطت الضوء على ضرورة تعزيز المراقبة الاقتصادية المتعددة الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بالمالية والآثار الجانبية المترتبة على السياسات العامة وأوجه الارتباط العابرة للحدود. ووصولا لتلك الغاية، أنشئ مكتب بحوث الاقتصاد الكلي التابع للرابطة + ٣ (الرابطة زائدا الصين، واليابان، وجمهورية كوريا) لتعزيز جهود التنسيق والتعاون والمراقبة على الصعيد الإقليمي. كما عمقت الرابطة مناقشات المراقبة لإدارة سياسات التدفقات الرأسمالية الكبيرة والضغوط التضخمية في إطار تحسين الاستعراض الاقتصادي وحوار السياسات العامة.

٣٧ - وتسليما بأهمية سلامة الوضع المالي بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة، قال إن الرابطة قد واصلت تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتعميقها، وتعزيز الطلب المحلي وفرص العمالة والتجارة والاستثمار. وقد استعرض المؤتمر الخامس والأربعون لوزراء اقتصاد الرابطة، المعقود في آب/أغسطس، التقدم المحرز في تعميق التكامل فيما بين جميع أعضاء الرابطة. كما نوقشت تدابير لزيادة تعزيز الشراكات بين الرابطة والاقتصادات الأخرى. وفي إطار استراتيجية لدعم إدماج البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية، زادت الدول الأعضاء في الرابطة من سرعة مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية. ومع ملاحظة أن اتفاق التجارة الحرة بين الرابطة والصين كان أكبر اتفاق تجاري إقليمي في العام، قال إنه فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، ازداد حجم التجارة بين الرابطة والصين من ٥٩,٦ بليون دولار إلى ١٩٢,٥ بليون دولار.

٣٨ - واستطرد يقول إن الرابطة تظل ملتزمة بإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومفتوح وعادل، يقوم على القواعد ويمكن التنبؤ به ويخلو من التمييز. ودعت الرابطة منظمة التجارة العالمية والأونكتاد إلى رصد السياسات الحمائية وتقييم أثر هذه السياسات على البلدان النامية. كما أن البلدان النامية ينبغي أن تظهر ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية بكسر حالة الجمود الحالية التي تواجهها جولة الدوحة. وأضاف أن الرابطة تتطلع إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر.

٣٩ - وأعرب عن قلق الرابطة الشديد من أن تترك الاضطرابات المالية في الاقتصادات المتقدمة أثرا بالغ الضرر على خطة التنمية الدولية وعلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن أزمة الديون السيادية في أوروبا يمكن أن تؤثر سلبا على تعبئة الموارد من أجل التنمية.

٤٠ - وأوضح أن الرابطة تأمل في أن تصل، بحلول عام ٢٠١٥، إلى توحيد سوقها وقاعدتها الإنتاجية، مما يترتب عليه التحرير التدريجي لقطاع الخدمات المالية في الرابطة، فضلا عن تكامل أسواقها المالية. وقال إن الجهود المبذولة في ذلك الصدد تمضي قدما بصورة طيبة، حيث تم بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ إنجاز ٧٩,٤ في المائة من مخطط إقامة الجماعة الاقتصادية للرابطة. كما سيبدأ صندوق البنية التحتية للرابطة عمله خلال السنة الحالية، كما سيبدأ العمل في المشاريع الأولية لمرفق ضمانات القروض والاستثمار.

٤١ - ومضى يقول إنه من أجل التصدي للآثار السلبية للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، تبنت الرابطة عدة مبادرات لإنشاء احتياطيات فعلية من الحبوب على المستوى الإقليمي. فاحتياطي أرز الطوارئ التابع للرابطة + ٣ تم توسيعه بدرجة كبيرة مع إضافة كل من الصين واليابان وجمهورية كوريا. ويسعى الاحتياطي الآن لأن يكون أداة لإضفاء الاستقرار على أسعار الأرز في المنطقة بدلا من الاكتفاء بدوره كاحتياطي للطوارئ.

٤٢ - واستطرد يقول إنه يجب تعزيز الحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وكذلك دور الأمم المتحدة لكفالة استمرار جدواها في هذا الصدد. وأضاف أن الجهود التي تضطلع بها المجموعات الإقليمية، مثل الرابطة وغيرها من المؤسسات المالية والمنظمات، والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة هي جهود يعزز بعضها بعضا، وأنه لا بد وأن تعمل كلها معا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعادل والذي يشمل الجميع.

٤٣ - **السيد باك** (أستراليا): تكلم بالنيابة عن مجموعة كيرنز، فقال إن الزراعة تتسم بأهمية فائقة بالنسبة للتنمية. وأكد أنه لا بد من التصدي للاختلالات العالمية والتشوهات في التجارة الزراعية العالمية، ليس فقط بهدف تحسين أوجه القصور في الأسواق وتوفير مؤشرات أسعار أكثر فعالية للمزارعين والمستثمرين الزراعيين، وإنما أيضا كوسيلة للإسهام في تعزيز الأمن الغذائي.

٤٤ - وأشار إلى أنه مع توقع ازدياد عدد سكان العالم إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، لا بد وأن يزداد الإنتاج الزراعي بنسبة ٧٠ في المائة؛ غير أن نمو إنتاج الغذاء لن يحدث بالضرورة في مناطق النمو السكاني. ولذلك، ستلعب التجارة دورا بالغ الأهمية في تلبية احتياجات التغذية لأولئك السكان.

٤٥ - ومضى يقول إن إصلاح سياسات التجارة أمر حيوي لمعالجة الأمن الغذائي، خاصة وأن الاختلالات والتشوهات في الزراعة تظل أكبر بكثير من تلك التي تؤثر على السلع الصناعية. فإصلاح التجارة الزراعية يجب أن يعالج مسألة التقلبات، وأن يأخذ في اعتباره الأهداف الإنمائية لجميع الدول، وبخاصة أكثرها ضعفا. وبغية تحقيق أهداف ملموسة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، قال إن المجتمع الدولي يجب أن يشارك بصورة بناءة في المناقشات المتعلقة بالمسائل الزراعية الرئيسية الثلاث - وهي المنافسة بين الصادرات، وإدارة حصص التعريفات الجمركية، والاحتفاظ بمخزونات عامة للأمن الغذائي.

٤٦ - **السيد خيتشاديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه رغم التقدم المحمود المحرز في إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي في إطار برنامج عمل آلماتي، فإن حصة تلك البلدان من التجارة العالمية ظلت ثابتة عند ١,١ في المائة فحسب في عام ٢٠١١. ولذلك، فإن تسهيل التجارة أمر يتسم بالأهمية للبلدان النامية غير الساحلية؛ ومن هنا تشديده على أهمية التوصل إلى اتفاق يحدد عددا من التعهدات الملزمة للتعجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها.

٤٧ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، يجب أن يوفر الدعم لتمكين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور النامية من تنفيذ تدابير تسهيل التجارة بصورة فعالة والمشاركة بشكل كامل في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. وأضاف أنه لا بد من بذل جهود لكسر حالة الجمود الحالية في جولة الدوحة وتشجيع اختتامها بصورة ناجحة ومواتية للتنمية تتركز على احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وتعترف بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لتلك البلدان. وأعرب عن

أمله في أن يسفر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، عن نتائج إيجابية.

٤٨ - وفي إشارة إلى القيمة التي ينطوي عليها إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ومتوازن، يقوم على القواعد ويخلو من التمييز ويشجع النمو والتنمية المستدامة، حث البلدان المتقدمة على احترام التزاماتها المبينة في توافق آراء مونتيري وفي إعلان الدوحة. كما شدد على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في تسريع وتيرة التنمية والحد من وطأة الفقر.

٤٩ - واستطرد يقول إنه ينبغي مراعاة العوائق الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فتلك البلدان ينبغي أن تتمتع بمعاملة خاصة وتفضيلية على النحو المحدد في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وفي جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. واختتم كلمته بقوله إن المجموعة تقدر الدعم الذي تلقاه من أعضاء المنظمة، والذي بلغ ذروته في انضمام كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان إليها في وقت سابق من العام.

٥٠ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إن النظام التجاري الدولي المفتوح وغير التمييزي، الذي يلزم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولبلوغ أهداف التنمية المستدامة، يواجه عددا من العقبات التي ترتبط بحالة الجمود التي تحيط بجولة الدوحة. ودعا الحكومات إلى الوصول بالجولة إلى ختامها بصورة ناجحة، وأكد مجددا على أهمية تيسير وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

٥١ - ومضى يقول إن الديون الخارجية تعرقل بدرجة كبيرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية في بعض البلدان، وبخاصة البلدان المثقلة بالديون. ولذلك، ينبغي النظر في إعادة هيكلة الديون لتمكين البلدان العاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون من التركيز على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٥٢ - واستطرد يقول إنه لما كانت السلع الأساسية تشكل جانبا كبيرا من صادرات البلدان النامية، فإن التقلبات في أسعارها تترك أثرا هائلا على أداء تلك البلدان. واختتم كلمته بقوله إن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية لا بد وأن تأخذ في الحسبان احتياجات السوق في البلدان النامية، وأن تتخذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة صادراتها على المنافسة.

٥٣ - **السيد قادر** (ماليزيا): قال إن الاقتصاد الدولي لم ينتعش بعد من الركود الذي أصابه في عام ٢٠٠٨. وفي إشارة إلى أن المصرف المركزي لماليزيا قد خفض توقعاته لإجمالي النمو في عام ٢٠١٣، قال إن الانتعاش كان متفاوتا واحتمالات استمراره ضعيفة في الأجل الطويل. وأضاف أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون وتنفيذ تدابير مالية فعالة بصورة شاملة من أجل إضفاء الاستقرار على الأسواق المالية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي واستعادة الثقة. وأشار إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي - الذي يعتمد عليه بلده، كبلد نامٍ تقدمي، في تعزيز أسواقه الرأسمالية ودعم جهود تنميته الوطنية - قد أخذ في التراجع فيما يبدو. وعلاوة على ذلك، فقد انخفضت قيمة العملات الآسيوية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في الأسابيع الأخيرة. وقال إنه أصبح من اللازم اتخاذ إجراءات فورية حاسمة على صعيد السياسات لكفالة التكيف بصورة مطردة، وإن كانت متدرجة، وضمان السيولة وتخفيف قيود السياسة النقدية.

٥٤ - وأفاد أن ماليزيا تتفق من حيث المبدأ مع ما قرره المجتمع الدولي من ضرورة إحراز المؤسسات المعنية مزيدا من التقدم في دعم إيجاد إطار معزز لتنسيق السياسات. ودعت

إلى التعجيل بتنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز البنية المالية الدولية، مع التركيز على تدعيم اقتصادات البلدان النامية بدرجة أكبر. وأضاف أن النظام المالي الإسلامي، الذي يقوم على ضرورة الاستقرار ومنع الإفراط في المخاطر والمضاربات، فضلا عما ينطوي عليه من مبادئ أخلاقية، قد استمر في تحقيق نمو سريع، وأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على نحو سليم في عملية إصلاح النظام المالي الدولي. وبناء على ذلك، فإن ماليزيا تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات النظام المالي الدولي ومؤسسات بريتون وودز بصورة فعالة في وقت مبكر من خلال إدماج عناصر من النظام المالي الإسلامي.

٥٥ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن ازدياد التجارة يمكن أن ينشط الاقتصاد ويساعد على التصدي للتحدي العالمي الأعظم الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، ألا وهو استئصال شأفة الفقر. غير أن التجارة تمثل مجالا تتخلف فيه البلدان الأقل نموا بدرجة لا يستهان بها. ورغم أن عدد البلدان الأقل نموا قد ازداد من ٢٥ بلدا في عام ١٩٧١ إلى ٤٩ بلدا في عام ٢٠١٣، فإن إجمالي نصيبها من التجارة العالمية قد ازداد من ١ في المائة إلى ١,١ في المائة فحسب على مدى نفس الفترة. وأضاف أنه إذا أريد للتجارة أن تكون بمثابة المحرك الذي يدفع عجلة التنمية، فإن جميع منتجات البلدان الأقل نموا يجب أن تتوفر لها، مجانا ودون تقيد بالحصص، فرصة الوصول إلى جميع البلدان المتقدمة والنامية. كما يجب أن تقترن فرص الوصول هذه بقواعد بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالمنشأ. ودعا البلدان المتقدمة التي لم تفي بالتزاماتها القائمة في ذلك الصدد إلى الوفاء بها على الفور، وشجع جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل الخروج بنتيجة معقولة للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. وقال إنه يجب أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية معا لكفالة توفر الائتمانات وتيسير أسعار الفائدة وغير ذلك من التكاليف المرتبطة بالتجارة على الصعيد العالمي للبلدان الأقل نموا، وخاصة في حالة اندلاع أزمة مالية دولية.

٥٦ - ومضى يقول إن ورقة الاستراتيجية الوطنية التي أعدها بلده بشأن برنامج التنمية الجديد تعطي للتجارة ما تستحقه من أهمية، حيث تلعب دورا محوريا في استئصال شأفة الفقر. وبالإشارة إلى أن الهدف ٨ المتعلق بتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية لم يحقق النجاح المتوخى، فقد ناشد المجتمع الدولي أن يعمل معا لضمان أن تكون التجارة عنصرا رئيسيا من عناصر التعاون الدولي في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٧ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه رغم أن التجارة هي المحرك الرئيسي للتنمية، فإن العوائق التي تعترض طريق النظام التجاري العالمي، والتي تنتج في المقام الأول عن تنصل البلدان المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها السياسية والأخلاقية، تحول دون انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية وجني ثمار التجارة الحرة.

٥٨ - ومضى يقول إن التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها البلدان المتقدمة على الدول بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي تقوض الجهود المبذولة لإنشاء نظام تجاري يتسم بالشفافية والعدالة ويخلو من التمييز، وتحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية قد تضمن ردا مفصلا من الجمهورية العربية السورية بشأن أثر التدابير الاقتصادية الانفرادية عليها، وتحديدا من قِبل مجموعة ما يُسمى ''أصدقاء سوريا'' (A/68/218، المرفق الأول). وأضاف أن التدابير التعسفية والعشوائية قد أحدثت أثرا بالغ السوء على الاقتصاد وزادت من تفاقم الأزمة السورية ومن معاناة

الشعب السوري. وقال إنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه التدابير، التي تمثل خرقا لمبادئ حقوق الإنسان ولميثاق الأمم المتحدة ولقواعد التجارة الدولية. وشدد على أهمية بذل جهود من أجل الوقف الفوري للسياسات التي تفرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، ودعا الأمم المتحدة إلى إبراز الأثر السلبي لتلك التدابير.

٥٩ - **السيدة بوبانجا** (صربيا): قالت إن نصيب ديون شرق أوروبا ووسط آسيا كنسبة من إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية هو الأعلى بين كافة المناطق. وأضافت أن نسبة ديون صربيا إلى ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من متوسط المنطقة، ومن المرجح أن تستمر في الزيادة نتيجة للحالة الاقتصادية الصعبة في البلد وفي غرب أوروبا. وأوضحت أن حكومتها قد اتخذت خطوات لخفض الاستهلاك العام وتعزيز سلامة الموقف المالي، بما في ذلك استحداث تدابير لخفض الإنفاق وزيادة إيرادات الميزانية وتخفيض الإعانات للشركات العامة الكبيرة. كما أنها تخطط لاستحداث مجموعة من القواعد التنظيمية قريبا ضمن الجهود المبذولة لإصلاح التشريعات والمؤسسات، بغية تعزيز الاقتصاد الكلي لصربيا واستقرار الأعمال التجارية فيها بدرجة أكبر. ورغم بذل جهود نشطة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، فإن عائد الاستثمار المباشر الأجنبي من حيث النمو الاقتصادي كان أقل بدرجة كبيرة من عائد الاستثمار المحلي. وبناء على ذلك، كان يتعين توفر استثمار محلي سليم لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما قد يتطلب في الظروف الراهنة رفع سقف الديون.

٦٠ - وبعد أن أقرت بأن الأموال التي ستتوفر من خلال الاقتراض ينبغي أن تُستثمر في مشروعات ذات عائد خاص أو اجتماعي مرتفع، قالت إن تراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية يبعث على القلق للبلدان الأكثر تكبدا للديون بوجه خاص. وأوضحت أن صربيا تدعم تطوير نهج متفق عليه ويقوم على القواعد لتسوية الديون السيادية من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بها، وأشارت إلى أن الأونكتاد يقوم بدور قيادي في ذلك الاتجاه من خلال مشروعه لإنشاء آلية لتسوية الديون.

٦١ - ومضت تقول إن صربيا تتوقع حل المسائل المتبقية التي تحول دون أن تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر القادمة، وإنها ستنضم إلى المنظمة في العام التالي. وقالت إن عضوية منظمة لتجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها صربيا مع الاتحاد الروسي وتركيا ستزيد من جاذبية بلدها بالنسبة لتطوير الآمال التجارية وللاستثمار المباشر الأجنبي.

٦٢ - واختتمت كلمتها بقولها إنه رغم توقع استمرار بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الديون الخارجية، في التراجع خلال السنوات المقبلة، فإن صربيا تعكف على إرساء أسس صلبة من خلال إصلاحاتها المستمرة لعكس مسار تلك الاتجاهات والترويج للبلد كوجهة تنطوي على إمكانيات قوية للاقتصاد والأعمال التجارية.

٦٣ - **السيدة تشودري** (الهند): قالت إن التجارة والاستثمار، فضلا عن وجود نظام تجاري مفتوح وعادل وشفاف، يقوم على القواعد ويخلو من التمييز، يمكن أن تلعب دورا هاما في استعادة النمو العالمي، وشددت على أنها لا بد وأن ترتكز بقوة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد أن أعربت عن القلق إزاء الانخفاض الحاد في حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٢، قالت إن استمرار هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي وضعف الطلب في البلدان المتقدمة لا يزالا يمثلان عقبة أمام نمو التجارة الدولية بقوة. ولذلك، فلا بد من بذل جهود لتنفيذ السياسات الرامية لتعزيز الطلب وخلق فرص العمل، بما في ذلك في البلدان النامية الكبيرة.

٦٤ - وشددت على أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية، ودعت الدول إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإعادة تنشيط جولة الدوحة الإنمائية وتحقيق نتيجة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية تكون عادلة ومتوازنة ومنصفة وتتمحور حول التنمية. ووصولا لتلك الغاية، لا بد من إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة البلدان النامية بصورة كاملة في التجارة العالمية، وكذلك وقف الإعانات التي تشوه التجارة في القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة. واختتمت كلمتها بقولها إن قرار قادة مجموعة العشرين بتمديد قرارهم القاطع بمقاومة النزعة الحمائية حتى عام ٢٠١٦ لا بد وأن يصبح جزءا من التزام بإحراز تقدم مقنع فيما يتعلق بجولة الدوحة.

٦٥ - **السيدة بيترسون** (كندا): قالت إن بيانها سيتناول أيضا مسائل تتصل بتمويل التنمية (البند ١٨ من جدول الأعمال) والنظام المالي الدولي والتنمية (البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال)، بما يتفق مع ما تراه كندا من ضرورة مواصلة بذل الجهود لتبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية.

٦٦ - ومضت تقول إن توفر الإرادة السياسية والقيادة القوية والإجراءات الحاسمة هي عناصر لازمة لتعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي واستعادة الثقة في الأسواق وتشجيع الاستقرار المالي وتدعيم احتمالات النمو. وبعد أن أشارت إلى أنه لا بد وأن تحترم جميع البلدان التزاماتها بالإصلاح، قالت إن الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة يجب أن تستفيد من الأسس الصلبة لتمويل الإطار الإنمائي التي أرساها توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وأكدت على ضرورة إشراك جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، في المناقشات المتعلقة بكيفية تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة تمويل التنمية مستقبلا. وحيث أن الموارد المحلية ستظل تشكل أهم مصدر لتمويل التنمية، فإن إشراك القطاع العام يصبح لازما لتشجيع الحوكمة الرشيدة وخلق الوظائف الآمنة ذات الأجر المجزي التي تلزم لاستئصال شأفة الفقر. كما يجب استكشاف إمكانية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعلنت أن بلدها ملتزم بزيادة مشاركته مع القطاع الخاص ودعمه في البلدان النامية.

٦٧ - واستطردت تقول إن هناك حدودا لما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء وحدها لمعالجة مسألة حشد الموارد الدولية من أجل التنمية والتصدي لتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشارت إلى أن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال تكفل مشاركة كامل نطاق الشركاء الإنمائيين. وقالت إن كندا تتطلع قدما إلى المشاركة في الاجتماع الأول الذي من المقرر أن تعقده الشراكة العالمية على المستوى الوزاري في المكسيك عام ٢٠١٤.

٦٨ - وبعد أن أشارت إلى أهمية التجارة الحرة المفتوحة بالنسبة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، قالت إن كندا ملتزمة بأن تدفع قدما خطة المنظمة لتحرير التجارة، بما في ذلك من خلال استكشاف سبل جديدة من قبيل تبني نُهج تفاوضية بديلة، كما ستعمل من أجل خروج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية بنتائج ناجحة. كما رحبت كندا بتمديد مجموعة العشرين قرارها القاطع بمقاومة الضغوط الحمائية. وأشارت إلى أنه لا بد أيضا من بذل جهود لمعالجة قيود ''جانب العرض'' التي تواجهها البلدان النامية.

٦٩ - ومضت تقول إن الشواغل المتعلقة بارتفاع الدين العام والقدرة على تحمله في بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة تمثل تحديات لا يستهان بها أمام الاقتصاد العالمي. وقد رحبت كندا بالجهود المتواصلة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحسين ممارسات إدارة الديون. كما دعمت الجهود المبذولة لتعزيز البنية المالية الدولية، بما فيها الإصلاحات المستمرة التي أجراها صندوق النقد الدولي لنظام الحصص من أجل تحسين مواءمة أصوات وتمثيل

البلدان مع وزنها الاقتصادي النسبي، مع الحرص في الوقت ذاته على توفير الحماية للبلدان الأكثر فقرا وضعفا. كذلك، فإنها تظل ملتزمة بإكمال الجولة الحالية من الإصلاحات في موعد غايته كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٧٠ - **السيد ماك لاي** (نيوزيلندا): قال إن الازدهار الاقتصادي لنيوزيلندا، كبلد تجاري صغير، يعتمد بدرجة كبيرة على قدرته على الوصول إلى ما هو خارج حدوده سعيا وراء فرص التجارة والاستثمار. وبعد أن أشار إلى الأثر السلبي الذي تتركه الإعانات والنزعة الحمائية التي تشوه التجارة على التنمية، قال إنه من المؤسف عدم التوصل بعد إلى اتفاق في جولة الدوحة، خاصة وأن وزراء منظمة التجارة العالمية كانوا قد اتفقوا على أن يقضوا في عام ٢٠١٣ بصورة شاملة على استخدام الإعانات الزراعية التي تشوه التجارة. وأشار إلى أن بلده ملتزم بتقديم الدعم للخروج بنتيجة إيجابية في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. وأعلن أن وفد بلده يرحب بما أبدته رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العشرين من عزم على الخروج بنتيجة ناجحة في بالي، وأعرب عن اتفاقه مع التعليقات التي أبداها ممثل الهند لتوه في ذلك الصدد.

٧١ - ومضى يقول إن الجهود الجماعية المبذولة لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة يجب أن تظل تسترشد بتوافق آراء مونتيري وبإعلان الدوحة، اللذين تؤيدهما نيوزيلندا بقوة. وأضاف أن الحوار الرفيع المستوى السادس المعني بتمويل التنمية قد أتاح فرصة للنظر في إدماج تلك المسائل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٢ - واستطرد يقول إن الديون العامة التي يتعذر تحملها، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على النمو الوطني والانتعاش العالمي، تمثل شاغلا لكثير من البلدان المتقدمة والنامية. وأضاف أن المناقشة المواضيعية التي جرت في الآونة الأخيرة حول دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المالي الدولي قد ساعدت على تحسين التفهم الجماعي للمسألة، وسلطت الضوء على اتساع النطاق المتاح لتقاسم أفضل الممارسات والخبرات في إدارة العلاقات مع وكالات التصنيف الائتماني.

٧٣ - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إنه لا بد من اتخاذ تدابير على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لمعالجة المشكلات القائمة في التجارة الدولية الناجمة في المقام الأول عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها. ووصولا لتلك الغاية، فإن من الأهمية إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل لصالح جميع الدول، دون استثناء، ويكون مفتوحا وشفافا وقائما على القواعد وخاليا من التمييز. وأضاف أن من شأن مثل هذا النظام أن يزيد من فرص وصول البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية إلى الأسواق الدولية، وتيسير اندماجها بالكامل في الاقتصاد العالمي وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف ما تبذله من جهود لمساعدة البلدان، مثل بلده، التي فُرضت عليها جزاءات اقتصادية وتجارية انفرادية دون مبرر.

٧٤ - ومضى يقول إنه لا بد من بذل جهود لكفالة أن تكون اتفاقات التجارة الإقليمية، التي تزداد عددا نتيجة للإخفاق في اختتام جولة الدوحة، مكملة للنظام التجاري الدولي، لا أن تكون سببا في تقويضه. واختتم كلمته بقوله إن بيلاروس، من ناحيتها، تشارك مشاركة نشطة في التعاون التجاري الإقليمي مع كازاخستان والاتحاد الروسي في إطار حيز اقتصادي مشترك.

٧٥ - **السيدة وانغ هونغبو** (الصين): قالت إن الاقتصاد العالمي يأخذ في الانتعاش ببطء، حيث لا تزال اقتصادات

بعض البلدان المتقدمة تعاني من الضعف، بينما تباطأ نمو الاقتصادات الناشئة. وبعد أن أبرزت أهمية التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد العالمي، قالت إن المجتمع العالمي يجب أن يقيم نظاما تجاريا منصفا وعادلا ومفتوحا يعزز تحرير وتيسير التجارة والاستثمار، ويقاوم كل أشكال النزعة الحمائية، ويسعى إلى تشجيع الشراكة العالمية القائمة على التعاون الذي يفيد الجميع.

٧٦ - وأشارت إلى أنه في حين أن تطور ونمو سلاسل القيمة العالمية يساعدان على تعزيز التوزيع الأمثل للموارد والتنمية الاقتصادية، فإن اشتداد المنافسة التي تجلبها معها تخلق صعوبات أمام عدد كبير من البلدان النامية. ولذلك، يتعين إنجاز ما هو أكثر لمساعدة تلك البلدان على تحديث صناعاتها بغية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

٧٧ - وبعد أن أبرزت قيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف، قالت إنه يتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهودها للمضي قدما بجولة الدوحة. وأعربت عن أمل الصين في التوصل إلى اتفاق مبكر في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما من شأنه أن يعزز ثقة جميع الأطراف. وقالت إنه في حين تقع منظمة التجارة العالمية في قلب النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن الصين تأمل في أن يلعب الأونكتاد دورا أعظم في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي، وبخاصة في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

٧٨ - ومضت تقول إن البلدان النامية أصبحت أكثر عجزا عن تحمل ديونها الخارجية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وصارت هذه الديون تشكل عقبة رئيسية أمام ما تبذله تلك البلدان من جهود لتعزيز نموها الاقتصادي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أنه لا بد من بذل جهود لمعالجة أزمة الديون السيادية وتمكين البلدان النامية من خفض مستويات مديونيتها. ووصولا لتلك الغاية، يجب أن تحترم البلدان المتقدمة التزاماتها بخفض الديون وزيادة الاستثمارات الرأسمالية وزيادة المساعدات وتنفيذ سياسات مسؤولة على صعيد الاقتصاد الكلي. كما يجب أن تزيد المؤسسات النقدية الدولية دعمها التمويلي ومساعداتها التقنية من أجل بناء القدرات في البلدان النامية. كذلك، ينبغي النظر إلى مسألة الديون الخارجية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٩ - واستطردت تقول إن الصين تأخذ التزاماتها الدولية بتقديم المساعدات مأخذ الجد، وترى أن الإعفاء من الديون يجب أن يستند إلى احترام الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية. وأضافت أن بلدها ظل على الدوام يعلق أهمية كبيرة على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، ويسعى إلى إيجاد حلول عندما تصادف البلدان المتلقية صعوبات في سداد ديونها. ووصولا لتلك الغاية، ألغت حكومتها الديون المتكبدة من خلال القروض للبلدان المثقلة بالديون، ووقعت بروتوكولات للإعفاء من الديون مع ٥٠ بلدا.

٨٠ - وأضافت أنه ينبغي تعزيز القواعد المنظمة لسوق السلع الأساسية وتقييد المضاربات المفرطة للحيلولة دون تقلبات الأسعار المفرطة وغير المعقولة. وأشارت إلى أن الصين ترحب بمساهمات الأونكتاد الهامة في مجال السلع الأساسية، وتعلن استعدادها للانضمام إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتخفيف من الأثر السلبي الذي تتركه تقلبات الأسعار المفرطة على البلدان النامية بغية تعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة لتلك البلدان.

٨١ - **السيد وارايتش** (باكستان): قال إن إقامة نظام تجاري دولي مفتوح وقائم على القواعد وخالٍ من التمييز من شأنه أن يساعد في التخفيف من آثار التراجع في نمو التجارة الدولية. وأشار إلى أن باكستان تتطلع إلى نجاح المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي من شأنه أن يجعل الأطراف أقرب إلى النجاح في حل كافة المسائل المتصلة

بجولة الدوحة. وأبرز ضرورة التركيز على الجانب الإنمائي من جولة الدوحة. كما أشار إلى ضرورة بذل جهود لضمان ألا يؤدي العدد المتزايد من الترتيبات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، أو إلى تشكيل عبء إضافي على البلدان الأصغر الداخلة في النظام التجاري، أو إلى إعاقة تدفق مكاسب التجارة الدولية إلى تلك البلدان.

٨٢ - وأضاف أن سلاسل القيمة العالمية قد أصبحت واقعا في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ ولا بد من بذل جهود، من خلال توفير الاستثمارات والتكنولوجيا وتقاسم أفضل الممارسات، لبناء القدرات في البلدان التي لم تستفد منها بعد. كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بإعفاء البلدان التي لم تنضم إلى المبادرات الحالية من الديون، وبإنشاء آلية دولية قائمة على القواعد لإعادة هيكلة الديون من أجل معالجة مشكلات الديون التي تواجهها الدول، بما فيها البلدان المتقدمة.

٨٣ - وأخيرا، ونظرا لأهمية السلع الأساسية بالنسبة لتقدم البلدان النامية، قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإدماج المنتجين المحليين في سلاسل العرض الدولية. وقال إن مفتاح ذلك يكمن في تيسير التجارة أمام تحركات السلع الأساسية الزراعية على الصعيد الدولي.

٨٤ - **السيد دي أغيار باتريوتا** (البرازيل): قال إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تركت أثرا لا يستهان به على فرص التجارة والتنمية على الصعيد الدولي. فضعف وتفاوت الانتعاش في أسواق البلدان المتقدمة قد أديا إلى انخفاض معدل النمو السنوي لتدفقات التجارة الدولية. وتفاقم الوضع من جراء ازدياد التدابير الحمائية، بما في ذلك السياسات النقدية التوسعية وتخفيف القيود النقدية، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة. ولذلك، فقد ظلت البلدان النامية بلا أي بديل سوى اللجوء إلى حقها في استخدام حيز السياسات المتاح لها استخداما كاملا على النحو الذي يتفق مع التزاماتها وفقا لمنظمة التجارة العالمية.

٨٥ - وبالإشارة إلى استمرار تنفيذ البلدان المتقدمة لمخططات تلحق ضررا بصادرات البلدان النامية، مثل التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد والحواجز التقنية، قال إنه لا بد من إنجاز ما هو أكثر لمكافحة النزعة الحمائية في كل أشكالها. ويشمل ذلك التدابير التي لا تخضع حتى للقواعد التنظيمية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية يوفر فرصة ثمينة للتحرك نحو الخروج بنتيجة طموحة ومنصفة ومتوازنة وتتمحور حول التنمية لجولة الدوحة. ووصولا لتلك الغاية، يتعين تحقيق نتائج ملموسة في مجالي إعانات الصادرات الزراعية والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

٨٦ - ومضى يقول إن الضغوط الاقتصادية السلبية على الاقتصاد العالمي قد تركت آثارا خطيرة على القدرة على تحمل الديون السيادية. ولذلك، لا بد من إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد للبلدان المثقلة بالديون.

٨٧ - وبعد أن رحب بتقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/68/218)، قال إن استقلال السياسة التجارية للدول الأعضاء يجب ألا يخضع لقيود أو ضغوط اقتصادية ومالية لا مبرر لها من خلال الجزاءات، التي تؤثر في نهاية المطاف على إمكانيات التنمية للبلدان وعلى رفاه سكانها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٥٥.